

الإمام عبد الحميد الفراهي وموقفه من علم الحديث

- الشيخ أمين أحسن الإصلاحي¹

ترجمة من الأردوية: د. محمد قطب الدين²

نشرت مجلة "طلوع إسلام" الصادرة عن دلهي في شهر ديسمبر عام 1941م مقالاً بعنوان "الشاه ولي الله وموقفه من القرآن والحديث"، جاء فيه ذكر الإمام عبد الحميد الفراهي رحمه الله أيضاً. وبناء على رواية الشيخ عبيد الله السندي وبعض الاقتباسات التي نشرها مجلة "البيان" الصادرة عن أمرتسر، قد نُسب فيها إلى الإمام عبد الحميد الفراهي رحمه الله بعض الأقوال المتعلقة بعلم الحديث التي قد يحدث بها سوء فهم شديد بين الناس.

وفي الحقيقة أنّ مجلة "البيان" التي تصدر عن أمرتسر أثارت هذه الفتنة، مستدلة بما نُقِلَ عن الشيخ عبيد الله السندي حول الإمام الفراهي بالإضافة إلى تقديم بعض الاقتباسات غير الصحيحة من كتاب الإمام الفراهي "فاتحة نظام القرآن". وقد كنت قرأت هذا المقال. ولكنني لم أر من الضروري أن أردّ عليه، لأن العلماء يعرفون مذهبها ومصدرها جيداً، والناس سيفرقون بأنفسهم بين الغث والسمين، كما لا يخفى عليهم الآن مذهب الإمام عبد الحميد الفراهي أيضاً. ولكن نشرت مجلة "طلوع إسلام" نفس الفتنة في عددها من شهر ديسمبر نقلاً عن مجلة "البيان" وحاولت تلميعها بمزيد من الألوان، وأيضاً هذه المجلة تسلك مسلك مجلة "البيان"، وربما تسبقها بخطوات في نشر الأباطيل والأراجيف. فلم أر الحاجة إلى ترديدها

¹ مفسّر هندي كبير هاجر إلى باكستان وأحد تلامذة الإمام الفراهي المبرزين

² أستاذ مشارك، مركز الدراسات العربية والإفريقية، جامعة جواهر لال نهرو، نيو دلهي

كذلك، ولكن هذا العصر عصر الفتنة. لا يهتم الناس بمبادئ الإسلام الأخلاقية في نقل شيء وروايته. ولا يفكر ناقلو مثل هذه الروايات بأنهم يسئلون في الآخرة، كما لا يشعر الذين يقبلون هذه الروايات بأية مسؤولية ولا يخافون الله في ذلك. ولذا أخاف أن لا تؤدي هذه الفتنة إلى فتن أخرى، حتى يبتدئ بعض الناس يصدقون هذه الأباطيل بدون أي انتقاد مثلها نقلتها مجلة "طلوع إسلام" ولم ترع فيه جانب العناية البحثية. وبالتالي، الذين لا يعرفون الإمام الفراهي عن كثب سيسئثون الظن به أو الذين يعرفون الإمام عبد الحميد الفراهي ويقيمون أفكاره وتحقيقاته سيسئثون الظن بالأحاديث النبوية. وليس أي منهما أحسن نتيجة، وأما الثاني فهو الحرمان وسوء الحظ في الغاية. ندعو الله أن يحفظ كل مسلم منه.

نشرت مجلة "طلوع إسلام" الاقتباسات المقدمة من قبل "مجلة البيان" مع الشكر للأخيرة. ولدينا بعض الشكاوى من كلتا المجلتين، وهي كما يلي:

1. كل ما كتبه الإمام الفراهي في "فاتحة نظام القرآن" عن الحديث فهو لا يتعلق إلا بروايات التفسير، وكان الكتاب يتقاضى نفس البحث والتحقيق حول الحديث. والذي كان واضحاً من بياناته. ولكن مع الأسف أن مجلة "البيان" ومجلة "طلوع إسلام" حاولتا تطبيقها على ذخيرة الأحاديث بأجمعها، وذلك يخالف الصدق والأمانة تماماً.

2. الاقتباسات التي أتت بها مجلة "البيان" معظمها إما مشوهة أو غير صحيحة. إن كان هذا الخطأ لعدم الوقوف على دقائق اللغة العربية فهذا مؤسف للغاية بأنه قام بعمل لم يكن مؤهلاً له، بينما لم تكن أهلية فيها من حيث المسلك والمذهب، وهو ارتكب خطأ يُعتبر كفتوى بلا علم، ويستحق وعيداً شديداً. وإن قام بترجمة خاطئة عمداً، وشوه العبارة، فهذا تحريف صريح. وإن إشاعة سوء فهم بتحريف كلام عالم ورع وتشويهه لن يكون عملاً محموداً عند الله في

أيّ حال من الأحوال، وتعاونُ مجلة "طلوع إسلام" على هذا العمل تعاون صريح على الإثم والعدوان. وأن مجلة "البيان" ارتكبت جريمة "الَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ". [سورة النور: 11] وعملُ مجلة "طلوع إسلام" مصداق لقوله تعالى: "إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّئًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ" [سورة النور: 15].

3. إن المسلك الذي اتبعه الإمام الفراهي في الأحاديث والآثار هو مذكور بألفاظ صريحة وواضحة بدون متشابهات في نفس الفصول التي أخذت منها الاقتباسات الناقصة وغير الصحيحة، إلا أنّ صاحب المقال قد تغاضى عن ذلك. وهذا يشير إلى أنه لا يهيمه تقديم مسلك الإمام الفراهي في الحديث بل كان همه الأول والأخير خلق سوء فهم بالنسبة للإمام الفراهي أو بذر بذور سوء الظن في أذهان الناس ضد الأحاديث النبوية.

4. التقط صاحب المقال بعض الأجزاء من أماكن عديدة، وفصل الخبر عن مبتدئه، والكلام عن سياقه ثم قام بتقديم كله في سياق يظن للقارئ أنه ترجمة لإحدى فصول "فاتحة نظام القرآن". وأن مجلة "البيان" قد ذكرت الصفحات التي أحالت إليها مما يمكن للقارئ من خلالها أن يفهم أنها مقتبسة، ولكن مجلة "طلوع إسلام" لم تعتن بأية مبادئ علمية، وحاولت إقناع القارئ بأن المؤلف كتب كل هذه العبارات بسرد واحد وفي سياق واحد.

وليس القصد وراء هذا إلا أنّ صاحب المقال يريد أن يجرّ الإمام الفراهي في فتنة إنكار الحديث التي أثارها هؤلاء الناس. وهم الذين دفعونا إلى أن نبيّن حقيقة هذه الاقتباسات وسياقها التي نسبوها إلى الإمام الفراهي ليزول سوء فهم بالأحاديث أو الإمام الفراهي عن الذين وقعوا فيه بسببهم، ولكي يصلح هؤلاء موقفهم إن وقعوا في هذه الورطة بسبب أيّ سوء فهم، ولو أقبلوا على هذا الأمر

تعمداً، فأمرهم إلى الله.

قدّم هؤلاء ترجمة العبارة التالية إلى اللغة الأردوية "ولكنّ الأحاديث فيها أكثره ضعاف والمرفوع فيه قليل".¹ فبدّلوا المرفوع بالصحيح ومفاد ترجمتهم هو "ليتذكر أن الأحاديث أكثرها ضعاف والصحيح قليل".

فكل من يقرأ هذه العبارة المذكورة يظن أنّ الإمام الفراهي يطلق هذا الحكم على مجموعة الأحاديث كلها، ولكن الشيء المحيّر هو أنّ الصفحة السادسة التي أشارت إليها مجلة "البيان" لهذا الاقتباس، لا تحمل أية عبارة تفيد هذا المعنى، بل انتقد الإمام الفراهي تفسير ابن جرير الطبري في الصفحة السابعة قائلاً:

"--- ثم بعد ذلك فهم النبي ﷺ والذين معه، ولعمري أحبّ التفسير عندي ما جاء من النبي ﷺ وأصحابه. وقد أسّس تفسيره بعض العلماء على الأحاديث كابن جرير الطبري رحمه الله الذي حكموا على تفسيره أنه لم يصنّف مثله ولكن الأحاديث فيه أكثرها ضعاف والمرفوع فيه قليل، وإنما جمع فيه أقوال أهل التأويل² مع كثرة الاختلاف فيما بينها".³

العبارة "ولكن الأحاديث فيه أكثرها ضعاف والمرفوع فيه قليل"، هي التي تمت ترجمتها باللغة الأردوية مما تفيد "ليتذكر أنّ الأحاديث أكثرها ضعاف والصحيح قليل". ولكن لم يُذكر ما هي الأحاديث التي يقول عنها الفراهي؟ هل يقول الفراهي عن مجموعة الأحاديث كلها أم يقيدتها فقط بروايات التفسير لابن جرير؟ لإخفاء هذه الحقيقة عن القارئ أخذت المجلة من خارج سياقها أولاً ثم حذفت كلمة "فيه" في الترجمة الأردوية حتى لا تختص روايات تفسير ابن جرير بل تعمّ

¹ فاتحة نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان، ص 7 (طبعة إصلاح)

² كان مصطلح "التأويل" يستعمل لتفسير الآيات في ذاك الزمن.

³ فاتحة نظام القرآن (النسخة الإلكترونية)، ص 23. وص 7 (طبعة إصلاح)

كل الروايات ثم استنتجت بذلك أن الإمام الفراهي كان لا يثق بمجموعة الأحاديث النبوية كلها. فهذا ظلم عظيم واتهام صريح على الإمام الفراهي، ولم يغفل أولئك الذين يأتون بهذه التهم عن عاقبتهم والذين قبلوها.

والآن نلفت الأنظار إلى العبارة الثانية:

"حديث' اجماع اور صحف أولى یہ تینوں ظن وشبه سے خالی نہیں" ترجمتها: "لا يخلو كل من الحديث والإجماع والصحف الأولى من الظن والشبهة".

ذكرت مجلة "البيان" هذه العبارة وأحالت إلى الصفحة العاشرة من "فاتحة نظام القرآن". فقرأنا الصفحة المشار إليها والصفحة التي تلتها أو تقدمتها بغاية من الدقة ولكن لم نجد أية فقرة مثلها يمكن أن تكون هذه ترجمتها المذكورة أعلاه، إلا أن الإمام الفراهي كتب بالفعل العبارة التالية وهو يذكر مآخذ التفسير الفرعية:

"وأما ما هو كالتبع والفرع فذلك ثلاثة: ما تلقته علماء الأمة من الأحاديث النبوية، وما ثبت واجتمعت الأمة عليه من أحوال الأمم وما استحفظ من الكتب المنزلة على الأنبياء. ولولا تطرق الظن والشبهة إلى الأحاديث والتاريخ والكتب المنزلة من قبل لما جعلناها كالفرع".¹

لا شك في أن الإمام الفراهي كتب أن الأحاديث قد يشوبها الظن والشك، وهذا أمر لا ينكره أحد، وتم له تدوين علم الأصول والإسناد وفن الرجال. وبناء على هذا يرى الإمام الفراهي أن الأحاديث لم تكن مساوية للقرآن، بل تابعة له. وليتضح أن هذا البيان بالنسبة لروايات التفسير كما هو واضح من السياق. ولكن لا نعلم ما هي الكلمة التي ترجمتها مجلة "البيان" بـ"الإجماع". ولن تصح ترجمة العبارة "وما ثبتت واجتمعت عليه الأمم من أحوال الأمم" إلا ما ترجمنا باللغة الأردنية

¹ فاتحة نظام القرآن (النسخة الإلكترونية)، ص 28

"قومون كے ثابت شدہ اور متفق علیہ حالات" ما یفید "أحوال الأمم الثابتة والمتفق علیہا"، لا یمکن أن یمکن أن یمکن المراد بها "الإجماع". ولو كان المراد بها "الإجماع" فلماذا اختار الإمام الفراهي هذا التعبير المعوج والخاطئ له تاركاً هذا المصطلح المعروف الذي هو "الإجماع" ولما أتى بكلمة "التاريخ" في السطر التالي للتعبير عنه. وبعد، فمثل هذه الصراحة ووضوح القرائن إذا لا يفهم رئيس التحرير لمجلة "البيان" معنى هذه العبارة فلماذا يجزأ على ترجمة العبارات العربية. ولو حرف ذلك عمداً فله لا یرحم علی الآخرين بل یرحم علی نفسه.

ثم نقل صاحب المقال الاقتباس التالي من الصفحة المذكورة للكتاب:

"فإني رأيت بعض الروايات تقلع الآيات وتقطع نظمها" (وترك صاحب المقال بعدها ترجمة "إلا أن تؤول"، الإصلاحي). ولكن التعجب ممن يؤول الآية ولا يؤول الرواية.... والعجب كل العجب ممن يقبل ما هو مكذب لنص القرآن مثل كذب إبراهيم عليه السلام ونطق النبي الكريم ﷺ بالقرآن من غير وحي".¹

بيد أن هذا الاقتباس لا يخلو من أخطاء الترجمة وعيوبها. وبالرغم من أنه لا توجد فيها لهجة سليمة للمؤلف، ولم يُغَيَّر محتوى الكلام ولم يُتَصَرَّف فيه، ولكن هذه النقطة تتعلق بالروايات التفسيرية فقط، إلا أن صاحب المقال قد حذف الفقرة التي توضح مسلك المؤلف تجاه الأحاديث والآثار. فقد كتب الإمام الفراهي بعد ذلك:

"فينبغي لنا أن لا نأخذ منها إلا ما يكون مؤيداً للقرآن وتصديقاً لما فيه كما أن الآثار المنقولة عن ابن عباس عليه السلام أقرب الأقوال من نظم القرآن فنشير إليه كالتبع".²

¹ فاتحة نظام القرآن (النسخة الإلكترونية)، ص 28

² المرجع نفسه، ص 28-29

فاتضح مما ذكرنا أنّ الإمام الفراهي لم يكن يهتم بالأحاديث الصحيحة والمرفوعة إلى هذه الدرجة فحسب، بل بآثار الصحابة أيضاً.

ثم نقل صاحب المقال الفقرة التالية:

"لا بأس أن نأخذ مما لم يثبت رواية بعد عرضه على محك الدراية".¹

فهذا الاقتباس قد يضلّل القارئ، لأن ظاهره يقول إن الإمام الفراهي يبين الأصول العامة لرد الأحاديث وقبولها بينما الأمر ليس كذلك، بل يكتب الإمام الفراهي وهو يناقش الروايات الإسرائيلية:

"وكذلك تاريخ أهل الكتاب أقرب من الأخبار المنقولة عندنا، فإن المفسرين أخذوها من أفواه العامة والذين قلّ علمهم بالكتب التاريخية في قصص الأنبياء وبني إسرائيل. فالصواب أن نأخذ من كتبهم المعتبرة كالنسخ. فحيث يختلف عن القرآن تركه. فإنهم كتموا الشهادة. وقال الله تعالى: "أَنْتُمْ عَلِمْتُمْ أَمَ اللَّهُ" [سورة البقرة: 140].

كما ترى في قصة فداء إسماعيل عليه السلام، فما هو في القرآن أصل، ولا شك فيه. فإننا لا نفرّق بين الكتب المنزلة والقرآن عندنا منها. فإذا رأينا الاختلاف نظرنا في صحة الرواية، فربحنا الأثبت رواية، وإذا لم يكن اختلاف بينها فلا بأس أن نأخذ مما لم يثبت رواية بعد عرضه على محك الدراية، كما أن نذكر من الزبور ما أشار إليه القرآن حيث قال:² "وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرثُهَا عِبَادِي الصَّالِحُونَ" [سورة الأنبياء: 105].

نرجو من قرائنا الكرام قراءة العبارة المذكورة أعلاه بتمامها وملاحظة الفقرة التي

¹ فاتحة نظام القرآن (النسخة الإلكترونية)، ص 29

² المرجع نفسه، ص 29

تحتها انخط بدقة، فتجدون أن هذه هي الفقرة التي هي مأخذ لاقتباس مجلة "البيان" و"طلوع إسلام". وانظروا أولاً إلى مدى تصرف غير جائز في الترجمة. وثانياً، إلى أي مدى أصبحت هذه الفقرة مخالفة لما أراده المؤلف بسبب فصلها عن سياقها. تدعي مجلة "طلوع إسلام" وغيرها من خلال ذلك بأن الإمام الفراهي يبين الأصول العامة لقبول الروايات وردّها، غير أنه ليس المراد من كلامه إلا أنه قال إذا لم يكن أيّ اختلاف بين القرآن والصحف السابقة، فالصحف السابقة وإن لم يكن لها أيّ وزن من حيث الرواية إلا أننا يمكننا الاستفادة منها بعد عرضها على محك الدراية. ولكن هؤلاء لم يهتموا بها وشوّها ما قال الإمام الفراهي.

ثم نقل صاحب المقال الاقتباس التالي: "إن الحديث والتواتر لا ينسخ القرآن ونعوذ بالله أن ينسخ الرسول كلام الله، ولا بد أن يكون وهم أو خطأ من الرواة".

ويحلّو لي أن أنقل النص الكامل للإمام الفراهي والأدلة التي استدل بها: "والذي يهّمك (ثالثاً) هو أن تعلم أن الخبر، وإن تواتر لا ينسخ القرآن، وحقه التأويل أو التوقف. ألا ترى أن الإمام الشافعي رحمه الله، وأحمد بن حنبل رحمه الله وعامة أهل الحديث يمنعون نسخ القرآن بالحديث وإن كان متواتراً وصاحب البيت أدري بما فيه فن خالفهم من الفقهاء والمتكلمين لا نقيم لرأيهم وزناً ونعوذ بالله أن ينسخ الرسول كلام الله، ولا بد أن يكون وهم أو خطأ من الرواة. والنظر في دلائل الفريقين لا يزيدك إلا اطمئناناً بما هو الحق الواضح".¹

وفي الأخير نقل صاحب المقال الاقتباسات من المقدمة. وها هو النص الأصلي

¹ فاتحة نظام القرآن (النسخة الإلكترونية)، ص 30

للإمام الفراهي الذي قاله في المقدمة السابعة عشرة في تأويل القرآن بالحديث: "قد سبقني مني القول بأن القرآن هو الحاكم عند اختلاف بالأحاديث. فهاهنا نريد الإيضاح، وكنت أفرق من طعن بعض إخواننا، ولكن ذهب بهم الشغف بالحديث إلى أن قالوا إن الحديث داخل تحت آية "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ" [سورة الحجر: 9] ولم يتفكروا نتائج هذا القول فخان لي أن أرفع راية الصدق ولا أبالي، ولو قطعوا رأسي لديه وأوصالي.

فاعلم أنّ في قلوب أكثر أهل الحديث أن ما رواه البخاري ومسلم لا مجال فيه للشك. فنورد بعض ما فهمنا لكي تعلم أن الله تعالى شنع اتخاذ العلماء أرباباً، فلا تؤمن بما فهموا من غير النظر والفكر".¹

وبعد ذلك أورد الإمام الفراهي روايات متعارضة متعلقة بالتفسير، على سبيل المثال، ولم يتطرق إلى بحثها، ولكن موقفه واضح وهو أنه مخالف لرأي الذي يُنزل الحديث منزلة القرآن أو يدعي له مثل الذي وعد الله للقرآن بالحفاظ عليه كما ذكر في قوله تعالى: "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ" لأن هذا يخص بالقرآن فقط، ولا يعتبر أيّ محقق أن الحديث داخل ضمن هذا ولو لمحة، لأن مثل هذه الدعاوي سوف تؤدي إلى عواقب وخيمة.

والأمر الثاني هو أن الإمام الفراهي لا يتفق كذلك مع الذين يقولون بأنه لا مجال للظن في جميع مرويات البخاري ومسلم. وليس هذا من جديد. فقد سبقه إليه الحافظ بن حجر والشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي، فليس هناك أيّ كتاب تحت السماء لا مجال للظن فيه إلا القرآن الكريم. ونتعجب، لماذا أعطاه هؤلاء الأصدقاء أهمية إلى هذه الدرجة؟ فالأحناف بصفة عامة لا يحتجون بخبر الواحد

¹ فاتحة نظام القرآن (النسخة الإلكترونية)، ص 70

في الحوادث والأمور العامة. لماذا الأمر كذلك؟ إذا لم يكن هناك احتمال أو ظن في خبر الواحد فلماذا يفعل الأحناف كذلك؟

وعلى كل حال، فإن هذه القضية ليست حديثة، فقد سبق إليها كثير من العلماء والفقهاء ولا حاجة لنشرها بهذا الاهتمام، ولكن ليس من الصحيح أن نستنتج أنه إذا كان المجال للظن في صحيح البخاري ومسلم فلا يعني هذا أن نرددهما، والذين استنتجوا منه هذا، فإنهم أخطأوا خطأ أفدح وأكبر من الأول، والأسف أنهم أيضاً غافلون عن نتائج أخطائهم هذه.

المسلك الصحيح للإمام الفراهي: حتى الآن ناقشنا الاقتباسات والعبارات التي قدّمها مجلة "طلوع إسلام" ومجلة "البيان". والآن نورد بعض الاقتباسات من كتاب "فاتحة نظام القرآن" التي توضح للقارئ المسلك والمنهج الصحيح للإمام الفراهي فيما يتعلق بالأحاديث والآثار.

ينقل الإمام الفراهي العبارة التالية من كتاب "الإتقان في علوم القرآن" في الصفحة السادسة:

"فإن أعياه ذلك طلبه من السنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له. وقد قال الشافعي رحمه الله: كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن. قال الله تعالى: "إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ بِالْحَقِّ لِيَتَّبِعُنَّ يَمِينَنَا بِمَا أَرْسَلْنَاكَ" [سورة النساء: 105] في آيات أخر. وقال ﷺ: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه" يعني السنة. هذا التفسير من الشافعي رحمه الله، والصواب عندي "مثله معه" هو الفهم والبصيرة والنور الذي أشرق به قلبه مع إنزال الوحي كما قال الله تعالى: "وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا" [سورة الشورى: 52] فإن لم يجدده من السنة رجع إلى أقوال الصحابة (رضوان الله عليهم)، فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال

عند نزوله، ولما اختصوا به من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح".¹
وبعد ذلك يذكر الإمام الفراهي منهجه في التفسير ويؤيد المذهب المذكور أعلاه تماماً وهو يقول:

"فعلمت من هذا أنّ أول شيء يفسّر القرآن هو القرآن نفسه، ثم بعد ذلك فهم النبي ﷺ والذين معه، ولعمري أحبّ التفسير عندي ما جاء من النبي ﷺ وأصحابه ﷺ".²
ثم يوضح يقينه فيما يتعلق بالتوافق بين القرآن والحديث الصحيح قائلاً:

"وإني مع اليقين بأن الصحاح لا تخالف القرآن، لا آتي بها إلا كالتابع، بعد ما فسّرت الآيات بأمثالها، لكيلا يفتح باب المعارضة للمارقين الذين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم".³

قال الإمام الفراهي فيما يتعلق بآثار الصحابة:

"كما أنّ الآثار المنقولة عن ابن عباس رضي الله عنهما أقرب الأقوال من نظم القرآن فنشير إليه كالتابع".⁴

لقد فتحت فتنة إنكار الحديث الطريق إلى إنكار الصلاة والصوم والزكاة والحج والأضحية. فيكتب الإمام الفراهي وهو يناقش المآخذ اللسانية للتفسير:

"--- فن بعض إنجاز وعده أنه حفظ اللسان العربي من الانداس والمحو، وجعله حياً باقياً. وكذلك حفظ الاصطلاحات الشرعية كالصلاة، والزكاة، والجهاد، والصوم، والحج، والمسجد الحرام، والصفاء، والمروة، ومناسك الحج، وأمثالها، وما

¹ فاتحة نظام القرآن (النسخة الإلكترونية)، ص 23

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه، ص 24

⁴ المرجع نفسه، ص 28-29

يتعلق بها من الأعمال المتواترة المتوارثة الماثورة من السلف إلى الخلف والاختلاف اليسير فيها لا اعتبار له. ألا ترى أنّ اسم الأسد مثلاً معلوم معناه، مع اختلاف يسير في صورة الأسد من بلاد مختلفة. فالصلاة المطلوبة منا مثلاً هي صلاة المسلمين، ولو اختلفت هيئتها اختلافاً خفيفاً. ومن يلتمس التدقيق فيها فقد جهل مكان الدين القويم الإلهي الذي علمه القرآن¹.

هل يبقى المجال للشك في مسلك مؤلف الكتاب الذي توجد فيه الفقرات المذكورة أعلاه وفي نفس الفصول التي اقتبست منها مجلة "البيان" وغيرها.

والجدير بالذكر أن الإمام الفراهي عالج أصول التفسير في مقدمة تفسير نظام القرآن. وحيث ناقش الحديث وهو يتعلق بروايات التفسير. ولم يكن المجال لمناقشة الحديث بصفته حديثاً في هذه الرسالة، بل كان خارج حدود موضوع الإمام الفراهي. وأما ما يتعلق بروايات التفسير فلا بد لنا أن نأخذ بعين الاعتبار ما ذهب إليه أهل العلم حيث قالوا إن هناك فرقاً كبيراً بين الروايات المتعلقة بالسنن والأحكام والروايات المتعلقة بالتفسير حيث أن مكانة روايات التفسير تأتي في الأخير.

يكتب العلامة السيوطي في كتابه "الإتقان": "لطلب التفسير مآخذ كثيرة أمهاتها أربعة: الأول: النقل عن النبي ﷺ، وهذا هو الطراز المعلم لكن يجب الحذر من الضعيف منه والموضوع فإنه كثير ولهذا قال أحمد: ثلاثة كتب لا أصل لها: المغازي والملاحم والتفسير"².

إن ما قاله الإمام الفراهي في هذا الصدد ليس بجديد ولا عجيب بل هو نفس القول الذي لا يزال يقوله علماء الحديث.

¹ فاتحة نظام القرآن (النسخة الإلكترونية)، ص 31.

² الإتقان في علوم القرآن، 208-207/4

هذا، والمؤلفات الأخرى للإمام الفراهي التي تمت طباعتها وهي بين أيدي الناس فيعلم منها أيضاً أن موقفه من الحديث ليس بموقف الإنكار وسوء الظن بل موقف التنقيد والتأويل والترجيح والتوفيق وحسن الظن مثل عادات المحققين العامة، إلا أن الشيخ قد توسّع في تطبيق هذه الأصول في ضوء القرآن، ومما لا شك فيه أنه كان لا يخطو خطوة بدون الروايات إلا أن يجد أي شيء أقوى منه ولكن لا يضع أساس تفسيره على الروايات. وكان يخالف هذا المنهج مخالفة شديدة، ويصدق جميع مؤلفات الإمام الفراهي ما نقوله.

رواية الشيخ عبيد الله السندي: وفي الأخير أتكلم قليلاً عن رواية الشيخ عبيد الله السندي التي اشتهرت عن طريق مجلة "طلوع إسلام" وغيرها، فالتعجب من الذين يقبلون رواية الشيخ عبيد الله السندي بهذا اليقين فلماذا يعرضون عن قبول الحديث؟ والشيخ السندي رجل ذكي فطن، والأذكاء لا يبالون بالحمقى إلا قليلاً، ويقولون في معظم الأحيان أشياء تكون من نوعية المتشابهات ويقع بها الحمقى في الفتنة، ويزيغ بها أهل الزيغ والضلال، ويبالغون في الكلام.

وما كان الجدل من قبول الحديث وعدمه بين الشيخ السندي وبين الإمام الفراهي، فبناء على هذا لا يمكن أن يجعل الفراهي جميع كتب الحديث غير قابلة للثقة، وإن كان الأمر كذلك فلماذا يقبل "الموطأ"، وهو في مكانة الشرح للصحيح الستة عند أهل التحقيق، وقبول أحد كتب الحديث يستلزم قبول الكثير منها. كما مضى رأيه بالنسبة للصحيحين البخاري ومسلم بأنه لا يقبلهما من حيث أنه ليس فيهما مجال للشك، ومن الواضح أن عدم قبول الصحيحين البخاري ومسلم من هذا الاعتبار أمر آخر.

وفي الحقيقة كان للفراهي رأي خاص في هذه القضية، وكان يؤكد على السنة وتعامل الصحابة رضي الله عنهم كأملاً، وبناء على خبر الآحاد كان لا يحب الغلو والإفراط

والتفرقة، وكان يعتقد أنّ الفرق كانت تثير الجدل والمناقشات للغلو في خبر الآحاد، فيقول في المقدمة الثالثة لكتابه "فاتحة نظام القرآن":

"فإذا نظرت إلى ألفاظ مصطلحة في الشرع ولا تجد حدها وتصويرها في القرآن (فمثلاً: الصلاة والصوم والحج والزكاة وغيرها) فلا تجمد على أخبار الآحاد، فتسقط في الريب وتحكم على أخيك بالبطلان وتشاقه، ولا حكم بينكما. بل اقتنع بالقدر الذي اجتمعت عليه الأمة ولا تؤاخذ إخوانك فيما ليس فيه نص صريح ولا عمل مأثور من غير خلاف".¹

وبهذا تتضح وجهة الفراهي في خبر الآحاد تماماً، وإذا كانت وجهته هذه فكان حبه لكتاب "الموطأ" وترجيحه على كتب الحديث الأخرى أمراً طبيعياً، وفي الحقيقة أولاً أن كتاب "الموطأ" هو كتاب الفقه، وكان يتعلق بمعظم الأحكام العملية، ثم أن هذا الكتاب له أساس على قضايا عمر بن الخطاب، وفتاوى ابنه عبد الله وعمله، وعلى فتاوى فقهاء الصحابة الآخرين في المدينة ﷺ أجمعين بالإضافة إلى الأحاديث النبوية، ثم مكانة قضايا عمر ﷺ هي يمكن أن تكون قضايا الصحابة ﷺ المتفق عليها، وأيضاً يمكن أن فتاوى الصحابة والفقهاء الآخرين لها مكانة اجتماعية، وأيضاً أن الإمام مالك رحمه الله يرحم عمل أهل المدينة على خبر الآحاد. وكل هذه الأمور كانت تعجب الفراهي، ولهذا الأسباب كان يرحم كتاب "الموطأ" على جميع الكتب بأن أساسه كان على السنة وتعامل الصحابة ﷺ. وكان لا يحب الغلو والإفراط في أخبار الآحاد كما مضى، وأما طريقة الأحناف في أخبار الآحاد فهم لا يقبلونها عموماً في الأحوال التي تتعلق فيها بعموم البلوى. والمالكية أيضاً يرحون عمل أهل المدينة عليها. وكان الإمام الفراهي أيضاً يؤكد على السنة وتعامل الصحابة ﷺ.

¹ فاتحة نظام القرآن (النسخة الإلكترونية)، ص 32

إذن القضية المختلف فيها بين الشيخ عبيد الله السندي والإمام عبد الحميد الفراهي كانت في الحقيقة هي أخبار الآحاد، وانحلت القضية حالما ذكر الشيخ السندي كتاب "الموطأ" فقال الإمام الفراهي: نحن نقبله، ومن الواضح فيما يتعلق بالسنة وتعامل الصحابة ﷺ فأين المجال للخلاف والجدل فيه.

هذه هي القضية التي عبّر عنها الشيخ السندي باعتراف الحديث وعدمه، ولا يمكن أن يقع الأذكاء في سوء فهم بعبارته هذه، ولكنها فوق فهم عامة الناس.

وقد وصلت إلى هنا ثم وجدت كتابة الإمام الفراهي بخطه في تأييد فكري، وكان يطالع شرح الموطأ للشاه ولي الله المحدث الدهلوي ويعلق عليه في الأماكن العديدة كما كانت من عاداته، ويبيّن العلامة الشاه ولي الله المحدث الدهلوي رحمه الله الفرق بين السنة والحديث في مقدمة كتابه فيعلق عليه الفراهي في الحاشية بقلم الرصاص (باللغة الفارسية):

"فرق درمیان سنت وحديث نه چنانست که مؤلف رحمه الله فرموده در کتاب موطأ مالک در اکثر جاها گفته "السنة عندنا كذا" ومرادش آنست که عمل علمائے مدینه چنانست، واین را بر آحاد خبر ترجیح میداد که سنت سلف متصل است تا پیغمبر ﷺ متواتر است و آحاد خبر محتمل صدق و کذب و خطاء فهم و تبدیل در ادائے خبر است و طریق امام مالک و ابو حنیفه اعتماد بر سنت است که زمان تابعین را دریافته بودند، بعد ازان سنت خود تغییر یافت و اعتماد علماء بر اخبار و روایات باقی ماند".¹

ترجمة: ليس الفرق بين الحديث والسنة الذي يبيّنه المؤلف (الشاه ولي الله الدهلوي رحمه الله) فيقول الإمام مالک رحمه الله في غير موضع في الموطأ: "السنة عندنا كذا" وأراد بها عمل علماء المدينة ويرجح عمل أهل المدينة على خبر الآحاد،

¹ المصنفی شرح موطأ مالک، ص 4، وتعليقات الفراهي، رقم: 32، رقم الكتب: 26 (النسخة المحفوظة)

لأن سنة السلف ثبتت إلى النبي ﷺ تواتراً؛ بينما خبر الآحاد يحتمل صدقاً وكذباً وخطأً في الفهم وتبديلاً في أداء الخبر. وطريقة الإمام مالك والإمام أبي حنيفة رحمهما الله أنهما كانا يعتمدان على السنة، وذلك لأنهما وجدا عصر التابعين، ثم تغيرت السنة وجعل العلماء يعتمدون على الأخبار والروايات.

وهذه السطور للإمام الفراهي تكشف القناع عن جميع الأسرار، وأنه يبين معنى قول الإمام مالك رحمه الله "والسنة عندنا كذا" بأن المراد بها هو عمل علماء المدينة، ثم يبين سبب ترجيح السنة على أخبار الآحاد، وهو "أن سنة السلف ثبتت إلى النبي ﷺ تواتراً؛ بينما يبين وجوه ضعف خبر الآحاد "خبر الآحاد يحتمل صدقاً وكذباً وخطأً في الفهم وتبديلاً في أداء الخبر". ثم يذكر أساس الفقه للإمام مالك والإمام أبي حنيفة رحمهما الله وهو "أنهما كانا يعتمدان على السنة، وذلك لأنهما وجدا عصر التابعين"، ثم يتأسف على تغيير السنة، "بأنها تغيرت بعد ذلك وبقيت العلماء يعتمدون على الأخبار والروايات".

من يظن بعد فهم هذه التفاصيل أنّ الإمام الفراهي يمكن أن يكون مخالفاً لـ "سنة السلف" إلا أنّ الرأي الذي أظهره في شأن خبر الآحاد يدلّ على أنه لم يكن يحبّ الغلو والإفراط فيه، وكان يحبّ فيه طريقة الإمام مالك والإمام أبي حنيفة رحمهما الله، فهذا هو الشيء الذي ينشأ بشأنه الجدل بينه وبين الشيخ السندي، وإلا فتي يمكن لرجل متصلب كالفراهي أن يصبر على الكلام على السنة وتعامل الصحابة رضي الله عنهم، والحال أنّ سنة السلف، عنده، متصلة ومتواترة إلى النبي ﷺ، وإن كان الفراهي يعترض على السنة فهل بإمكان الشيخ السندي أن يصبر عليه.

وبتوجيه هذه الأسطر خطر على بالي لأول مرة شيء يتعلق بالفراهي، وهو أنه كان محققاً وعالماً مجتهداً، بيد أنّ أثر الحنفية كان غالباً عليه، وفي بعض الأحيان كان يلقي خطاباً في تأييد الحنفية أشعر فيه بشيء من الغلو، وأعترض عليه أحياناً

ولكنه يقنعني بالأدلة والحجج، وكنت أوّل ذلك بتأويلات مختلفة ولكن لم يكن شيء يؤثر في قلبه، وأحياناً جعلته نتيجة لتلهذه ومرافقته للعلامة شبلي النعماني رحمه الله، وربما كنت أظنّ أنه تأثر بعقلية الفقه الحنفي، ولكن الأسطر المذكورة أضأت لي الحقيقة عياناً بأنّ "طريقة الإمام مالك والإمام أبي حنيفة رحمهما الله أنهما كانا يعتمدان على السنة، وذلك لأنهما وجدا عصر التابعين"، وصرّح العلامة الشاه ولي الله رحمه الله في كتابه "حجة الله البالغة" بأن الإمام مالك والإمام أبي حنيفة رحمه الله كانا أكثرهم إسناداً على الآثار، والإمام الشافعي رحمه الله هو أول شخص أكّد على رواية الأحاديث أكثر منهما.¹ وبالتالي فإنّ فقهه يختلف عن فقه الإمام مالك والإمام أبي حنيفة رحمهما الله كثيراً، ويوجد كثير من الاتحاد والاشتراك بين فقه الإمام مالك وفقه الإمام أبي حنيفة رحمهما الله. وبعد هذه التفاصيل أرجو أن يزول سوء فهم إذا كان شيء منه بالنسبة إلى الإمام الفراهي أو إلى علم الحديث.²

¹ انظر: حجة الله البالغة، ص 307-308

² مع الشكر لمجلة "معارف" الشهرية (بالأردوية)، 102-85/2/49

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
2. الإمام عبد الحميد الفراهي رحمه الله، فاتحة نظام القرآن. (النسخة الإلكترونية)
3. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ-1974م
4. الشاه ولي الله المحدث الدهلوي، المصنفى شرح موطأ مالك، باعتناء محمد معظم، مطبع فاروقي، دهلي، بدون التاريخ
5. الشاه ولي الله، الإمام أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، حجة الله البالغة، تحقيق: سيد سابق، دارالكتب الحديثية، مكتبة المثنى، القاهرة، بغداد، بدون التاريخ
6. المعلم عبد الحميد الفراهي، فاتحة نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان، مطبعة إصلاح، سراي مير، أعظم كره، 1357هـ